بيان

المجموعة العربية

جلسة النقاش الموضوعي الرابع

حول الأسلحة التقليدية

اللجنة الأولى: الدورة 80 للجمعية العامة للأمم المتحدة

تلقيه سلطنة عُمان الرئيس الحالي للمجموعة العربية

الخميس، 23 أكتوبر 2025

-

السيد الرئيس،

1- **أود بداية أن أعرب عن تأييد المجموعة العربية لما تضمنه بيان حركة عدم الانحياز، وتود في هذا السياق التنويه إلى النقاط الخمس التالية في هذا الملف الحيوي:**

- **<u>أولاً</u>: تولي المجموعة العربية اهتماماً متزايداً بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، خاصةً في ضوء الآثار الكارثية على المستويات الأمنية والإنسانية والاقتصادية لظاهرة التزايد غير المسبوق في التدفقات غير المشروعة بالمنطقة العربية، وما يبدو من قيام بعض الحكومات باللجوء لإمداد المنظمات الارهابية والجماعات المسلحة غير المشروعة بالأسلحة لإطالة أمد الصراعات المسلحة بالمخالفة لأبسط قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وعدد من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما في ذلك قرار مجلس الأمن رقم 2370 لعام 2017.**

- **<u>ثانياً</u>: أهمية برنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة من كافة جوانبه، وضرورة الحفاظ على قيمة هذا البرنامج كأداة أممية توافقية يتمثل الغرض الرئيسي منها في بناء الثقة وتعزيز التعاون بين دول العالم من أجل القضاء على الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة.**

- **<u>ثالثاً</u>: ضرورة ألا تتعارض أية إجراءات يتم اتخاذها تحت مظلة برنامج عمل الأمم المتحدة، مع الحق المشروع للدول في الدفاع عن النفس بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، وكذا الحق في تصنيع واستيراد وحيازة الأسلحة التقليدية لهذا الغرض.**

- **<u>رابعاً</u>: الالتزام بحظر أي توريد للأسلحة لجهات داخل دولة ما دون ترخيص رسمي من السلطة المعنية بدولة الاستيراد.**

- **خامساً: تتمسك المجموعة العربية بأن برنامج العمل يعتبر إطاراً دولياً قائماً بذاته، وتؤكد ضرورة الحرص على عدم تداخل تنفيذ برنامج العمل مع أية آليات دولية أخرى بما في ذلك الاطار الدولي وفي هذا الجانب نؤكد رفض أي نوع من الربط بين الذخيرة التقليدية والأسلحة الصغيرة والخفيفة، ونؤكد مجدداً أن إدارة الذخيرة التقليدية مسألة تتعلق بالأمن الوطني لكل دولة ويجب أن تراعي مبدأ سيادة الدول والقوانين والأنظمة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير. مع ضرورة الحرص على عدم تداخل تنفيذ الاطار العالمي مع الآليات الأخرى وعلي رأسها برنامج العمل الخاص بالأسلحة الصغيرة والخفيفة..**

- **سادساً: أهمية محور التعاون الدولي والمساعدات الفنية لتنفيذ برنامج العمل وأداة التتبع الدولية، وكذا الاطار الدولي للذخائر بما في ذلك دعم قدرات الدول بالتقنيات الحديثة ذات الصلة وبناء القدرات، لاسيما في مجالات تأمين وادارة المخزون ومراقبة الحدود، بما في ذلك عبر برنامج الزمالة المقترح في هذا الصدد تحت مظلة الأمم المتحدة سواء في إطار برنامج العمل أو الاطار الدولي للذخائر، مع الالتزام بصياغة برامج التعاون وفقاً لاحتياجات الدول المتلقية، ودون تدخل في سيادتها.**

- **سابعاً: تؤكد كذلك المجموعة العربية على الدور الرئيس للدول المسئولة عن زرع الالغام في أعقاب الحرب العالمية الثانية فيما يتعلق بمساعدة الدول التي تحتوي أراضيها على تلك الألغام على ازالتها، بما في ذلك تبادل المعلومات والخرائط الخاصة بمواقع تواجد تلك الالغام، وتوفير الدعم الفني والمالي للاسهام في ازالتها، وكذا توفير التعويضات للذين تضرروا منها.**

2- **في الختام، لا يفوت المجموعة العربية الترحيب بأعمال الاجتماع التحضيري لاجتماع الدول الأطراف للاطار العالمي للذخائر، والذي عقد**

بنيويورك في شهر يونيو الماضي، وكذا نعبر عن تقديرنا للرئاسة الجنوب افريقية الحكيمة لأعمال الاجتماع، وترحب المجموعة في هذا السياق بالاعتماد التوافقي للتقرير الختامي للاجتماع والنموذج الطوعي الخاص بالتقارير الوطنية، بالإضافة لمصفوفة الأولويات التي تتيح المجال للدول لترتيب أولوياتها فيما يتعلق بقائمة الالتزامات الطوعية الـ 15 المتضمنة بالاطار، ونُعرب عن تطلعنا لانعقاد الاجتماع المقبل للدول الأطراف للاطار الدولي في 2027.

وشكراً.